

المدرس سرمد على حسين

الآثار الاقتصادية الناتجة عن السياسة السعرية لبعض انواع اللحوم في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)...

الآثار الاقتصادية الناتجة عن السياسة السعرية لبعض انواع  
اللحوم في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)  
اللحوم الحمراء ولحوم الاسماك انموذج تطبيقي  
The economic effects resulting from the price  
policy of certain types of meat in Iraq for the  
period (1985-2007)  
Red meat, and fish meat set model applied)

سرمد على حسين  
ماجستير اقتصاد زراعي  
(مدرس) / المعهد التقني -المسيب

المستخلص

تهدف السياسة السعرية الزراعية إلى خلق محفزات تشجيعية في جانبي الإنتاج والاستهلاك، وكذلك الأداء الاقتصادي للدولة تجاه السلع المختلفة. يهدف البحث إلى دراسة تأثيرات السياسة السعرية لبعض منتجات اللحوم (الأسماك، اللحوم الحمراء) سواء في عوائد خزانة الدولة أو تأثيرها على كفاءة الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والاستهلاكية و فائض كل من المنتجين والمستهلكين لتلك السلع المهمة التي زاد الطلب عليها في الآونة الأخيرة، فكان لابد من معرفة اثار دعم تلك المنتجات على الأداء الاقتصادي للبلد. حيث كان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث: ان هناك فقدا في عوائد خزانة الدولة للحوم الأسماك أكثر من اللحوم الحمراء خلال الثمانينيات والتسعينيات لكن زادت عوائد الدولة

بالنسبة للسلعتين بعد عام ٢٠٠٢ ، كما إن هناك مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية صرفت في استيراد السلعتين باستثناء عدة سنوات... جرى خلالها توفير في تلك العوائد ، كما وان هناك خسارة اقتصادية في جانبي الإنتاج والاستهلاك لكلا السلعتين تأتي من الاستخدام غير الكفاء في الموارد الاقتصادية ، وقد زادت رفاهية منتجي اللحوم الحمراء أكثر من منتجي الأسماك بينما انخفضت رفاهية مستهلكي اللحوم الحمراء أكثر من مستهلكي الأسماك خلال الثمانينيات والتسعينات وزاد فائض منتجي اللحوم على فائض المستهلكين لكلا السلعتين بعد عام ٢٠٠٠ . لذا ينصح بإعادة النظر بالسياسة السعرية تجاه اللحوم وباقي المنتجات الحيوانية بما يخدم المنتجين والمستهلكين لها على حد سواء.

### Abstract

Agricultural price policy is designed to create incentives encouraging both sides of production and consumption, as well as the economic performance of the state with respect to different goods and services. The research aims to study the effects of price policy of some products hovering (fish, red meat), whether the proceeds of the State Treasury or affect the efficiency of optimal utilization of resources, production and consumption and the surplus of both producers and consumers of those goods task that increased demand in recent times, it was necessary to see the effects of support for those products in the country's economic performance.

Where it was most important results of the research: there was losing in the returns the State Treasury in the producers of fish meat after the hovering red except for the eighties and nineties, but state revenue for producers after 2002, there are

also large amounts of foreign currency to spend it in import commodities, except some years, during which the provision in such proceeds, and that there are economic loss on both sides of production and consumption for both products comes from the inefficient use of economic resources, and, well-being of producers of red meat more than producers of fish, while decreased well-being of consumers of red meat more consumers of fish during the eighties and nineties and the increase in the surplus producers of meat on the surplus of consumers of both commodities after 2000. Therefore advised to price policy towards meat and animal products to serve the producers and consumers alike.

### المقدمة :

تؤثر السياسة السعرية الزراعية في اسعار المنتجات الزراعية من خلال قيام الدولة بوضع نظام سعري قد يكون الغرض منه اما خلق محفزات تشجيعية للمنتجين عن طريق زيادة اسعار شراء منتجاتهم فمثلا قامت الدولة اثناء الحصار بزيادة اسعار شراء الحبوب من المزارعين لغرض زيادة انتاجها وبذلك تزداد رفاهية المنتجين ، او تقوم الدولة بزيادة كميات المنتجات الحيوانية في الاسواق المحلية باسعار مناسبة للمستهلكين خاصة بعد قيام البرنامج الوطني لتاهيل مشاريع الدواجن بعد عم ١٩٩٨ وكذلك دعم اسعار منتجات البطاقة التموينية كل هذه الإجراءات لخلق محفزات تشجيعية للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم .وان تطبيق هذه السياسات يحتاج الى اعباء مالية تتحملها خزانتها سواء من العملة المحلية

المدرس سرمد على حسين

الاثار الاقتصادية الناتجة عن السياسة السعرية لبعض انواع اللحوم في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)...

او الاجنبية لذلك فان اجراءات السياسة السعرية تؤثر على رفاهية كل من المنتجين والمستهلكين وكذلك تؤثر على عوائد الدولة سواء من العملة المحلية او العملات الاجنبية عند استيراد السلعة وكذلك تأثيرها على اداء الاقتصادي للبلد. وسيتم معرفة وقياس وتحليل الاثار الاقتصادية للسياسة السعرية لبعض منتجات اللحوم في العراق وسنركز على لحوم الاسماك واللحوم الحمراء التي تعد من السلع الغذائية المهمة والتي زاد الطلب عليها خلال السنوات الاخيرة . يتضمن البحث اطار نظري يشتمل على توضيح الاثار الاقتصادية الناتجة عن سياسة الدعم السعرية وتحليل التوازن غير الكامل لسوق السلعة المفردة والتاثيرات الانتقالية واثر الاعانات . ويتناول المبحث الثاني الجانب التطبيقي من خلال قياس وتحليل الاثار الاقتصادية للسلع المدروسة (لحوم الاسماك واللحوم الحمراء) ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

### هدف البحث:

يهدف البحث الى قياس الاثار الاقتصادية لسياسة تسعير بعض انواع اللحوم في العراق (لحوم الاسماك واللحوم الحمراء) من خلال رفاهية كل من المنتج والمستهلك وعوائد الدولة من العملات المحلية والاجنبية وتأثيرها على كفاءة الاداء الاقتصادي خلال مدة الدراسة.

### مشكلة الدراسة

قامت الدولة بعد عام ١٩٩٧ بدعم مشاريع الانتاج الحيواني وخصوصا اسعار المدخلات الانتاج لغرض زيادة انتاجها بعد ان زاد الطلب بشكل كبير

المدرس سرمد على حسين

الاثار الاقتصادية الناتجة عن السياسة السعرية لبعض انواع اللحوم في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)...

على المنتجات الحيوانية وخصوصا اللحوم فلا بد من معرفة تأثير سياسة الدعم علي كل من المنتجين والمستهلكين واي منهما انتفع من سياسة التسعير لكلا السلعتين عينة البحث اضافة الى اثارها على الاداء الاقتصادي للبلد  
**فرضية البحث :**

تفترض الدراسة ان الاثار الاقتصادية للسياسة السعرية المتبعة لانواع اللحوم (لحوم الاسماك واللحوم الحمراء) يكون تأثيرها ايجابيا على عوائد الدولة ورفاهية المنتجين والمستهلكين من ثم على كفاءة الاداء الاقتصادي .

**بيانات البحث واسلوب التحليل:**

اعتمدت جمع بيانات البحث على المصادر الثانوية أي من الجهات الرسمية كوزارة التخطيط ،مديرية الحسابات القومية ودائرة الاحصاء الزراعي اضافة الى البحوث والدراسات المنشورة والرسائل الجامعية في مجال البحث. اما اسلوب التحليل فقد اعتمد على استعمال النماذج الرياضية في قياس الاثار الاقتصادية لسياسة دعم منتجات اللحوم في العراق

### الاطار النظري

الاثار الاقتصادية الناشئة عن سياسة الدعم السعرية للمنتجات الزراعية

هناك العديد من اهداف سياسة التدخل السعرية التي تسعى الدولة من خلالها الى تحقيق بعض الاهداف كالمحافظة على دخل مجزئلمزارعين بحيث يوازي دخل العاملين في بقية القطاعات الاقتصادية وحمايتهم من تقلبات الاسعار التي تكون غالبا ذات طبيعة موسمية سواء النباتية او الحيوانية اضافة الى اهداف اخرى يسعى البلد الى تحقيقها كالتحكم بمستوى انتاج او عرض السلعة من خلال وضع تسعير مسبق لتحفيز الفلاحين على انتاجها<sup>(١)</sup>.

فلسياسة السعرية الزراعية دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وان لسياسة الدعم السعرية تاثيرات اقتصادية كتاثيرها على مستوى الانتاج لسلعة معينة فيمكن زيادة الانتاج مثلا اما عن طريق دعم اسعار شرائها من المنتجين او تخفيض اسعار مدخلات الانتاج او وضع ضريبة على استيراد سلعة معينة يراد تشجيع انتاجها محليا وبالتالي سيودي الى ان تحصل الدولة على واردات للخزينة او ربما تهدف سياسة الدعم السعرية الى اعانة المستهلكين من خلال تخفيض اسعار السلع المستهلكة كما في نظام البطاقة التموينية وتتحمل خزنتها الفرق بالسعر وبالتالي تفقد الخزينة من ايراداتها . اذا للسياسة السعرية تاثيرات مباشرة وغير مباشرة سواء على مستوى الإنتاج او الاستهلاك او على واردات

(١) الزوبعي، عبد الله على، تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٠) - القمح انموذج تطبيقي - اطروحة دكتوراه -

الخزينة سواء العملات المحلية او الاجنبية وكذلك الصادرات والاستيرادات وتؤثر كفاءة اداء اقتصاد البلد تجاه سلعة معينة كما سنلاحظ ذلك.

### **مفهوم تحليل التوازن غير الكامل: Partial Equilibrium Frame work**

لموضوع التوازن غير الكامل علاقة بالسياسة السعرية لاي سلعة فيقوم تحليل التوازن غير الكامل بتحليل توازن سوق السلعة المفردة، فان لكل سلعة سوق مفردة وترتبط جميع اسواق السلع مع بعضها لوجود امكانيات احلال في الانتاج والاستهلاك بين مختلف السلع، لذا يجب ان تكون جميع التحليلات التي ترتبط في الاسعار الزراعية في اطار التوازن العام (الكامل) General Equilibrium - حيث تعتمد فيها حصيلة أي سلعة او خدمة على الانشطة في جميع اسواق عناصر الانتاج والنواتج الاخرى. اي انه اذا تغير سعر سلعة معينة فان تاثير ذلك سيكون على التوازن العام فلا بد من فهم العلاقة ما بين التوازن العام والتوازن غير الكامل فالتحليل الجزئي يهتم بتحليل سلوك المستهلك والمنتج وصولا الى سلوك السوق المفردة اما التوازن العام فيمثل المجموع البسيط لحاصل جمع الاسواق المفردة للسلع، فلا بد من الربط بين هذين المفهومين لغرض فهم تاثيرات تغير الاسعار بين الاسواق المفردة ومعرفة اهميتها<sup>(١)</sup>. حيث يبدأ التحليل من البسيط الى المعقد أي من تحليل السوق المفردة (التوازن غير الكامل) وعند تفسير النموذج بعناية و اتقان فانه سيوفر اتجاهات عامة على بقية الاسواق الاخرى فمثلا عند دراسة سوق سلعة معينة فلا بد ن تشخيص ثلاث اسواق لسلع اخرى

(١) المصدر نفسه ص ١٦، ١٥

على الاقل لها ارتباط مع تلك السلعة وهي سوق المدخلات وسوق العمل وسوق النواتج البديلة حيث ستؤثر هذه الاسواق في اشكال الدعم السعري للسلعة المدروسة ، هذا وليس من السهل دراسة تأثير الاسواق المتعددة حتى اذا تم تشخيصها بشكل واضح وذلك بسبب الاثار الانتقالية المحتملة من تداخل الاسواق .

### التاثيرات الانتقالية لسياسة الدعم السعرية:

ان التحليل المبني على اساس نموذج التوازن غير الكامل لمنتوج معين يستخدم عنصر انتاجي معين في انتاجه على سبيل المثال او ينافس محصول بديل ، سيظهر ان التغييرات التي تحدث في سوق هذه السلعة سينتقل الى اسواق السلع الاخرى كاسواق عناصر الانتاج او السلع البديلة او سوق العملات الاجنبية أي يتطلب الامر تحليل اضافي لسوق او اكثر أي الحاجة الى تحليل نموذج قطاعي للاحاطة بالتاثيرات التي قد تحدث لأي نموذج اقتصادي كلي لضمان التناسق في كل من حسابات الدخل القومي والتجارة والاستثمار على سبيل المثال حيث ان التغييرات السعرية التي يمكن ان تحدث لسلعة مفردة او التغييرات التي تحدث في ان واحد لعدة سلع اثار انتقالية فمن المتوقع ان تؤدي السلع المهمة (كان تكون هي المصدر الرئيسي للاجور او الدخل او على صعيد التجارة الخارجية) الى اثار قطاعية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي<sup>(١)</sup>. فالحالة الاكثر صعوبة لتحليل السياسة السعرية عندما تكون تلك السلع مهمة حيث يرتبط

<sup>1)</sup> Timmer, C.P. Getting Prices Right ,Cornell University Press Ithaca and London, 1986, p32 ,33.

كل من مستوى الاستخدام والحالة التغذوية للفقراء ومقدار الاحتياطي من العملات الاجنبية بسعر السلعة المهمة سواء كانت تصدر او تستورد هذا ويكون للبعد الزمني اهمية في التحليل ايضا فبعد مرور مدة زمنية طويلة يبدأ تكيف المنتجين والمستهلكين للتغيرات السعرية وليس بصورة سريعة.

### الآثار الاقتصادية المباشرة للاعانات:

لكي يصبح السعر المحلي الذي تضعه الدولة مرغوب فيه يجب عليها ان تدفع اعانات على الوحدات المستوردة من السلعة تساوي الفرق بين السعر الحدودي والسعر المحلي وتدفع الدولة هذه الاعانات الى المستوردين لتغطية الخسار الناتجة عن الاستيراد لغير منع السعر الحدودي من ان يسود في السوق المحلي ويحتاج في هذه الحالة مصدر تمويل من موارد المالية للخزانة العامة من اجل جعل السعر المحلي اقل من السعر الحدودي المدفوع لاستيراد السلعة، وفي حالة اذا كان البلد مصدر للسلعة اي يروم جعل اسعاره المحلية اوطا من الاسعار العالمية أي مشابه الى حالة البلد المستورد للسلعة ولكن في هذه الحالة تصبح اعانة الاستيراد ضريبة على التصدير أي ستحصل خزانة الدولة على إيرادات بدل الانفاق<sup>(١)</sup>.

(١) الزوبعي، عبدالله على، الآثار الاقتصادية المترتبة على السياسة السعرية لبعض محاصيل الحبوب الرئيسية اثناء الحصار على العراق، مجلة العلوم الزراعية العراقية

ومن التأثيرات المباشرة الاخرى للاعانات هي ان المستهلكين يستجيبون الى الاسعار الواطئة بزيادة استهلاكهم أي زيادة الكميات المطلوبة من السلع اما المنتجون فيكون رد فعلهم تجاه الاسعار الواطة بتخفيض كميات السلع المنتجة ذات التكاليف العالية. كما تؤدي الاعانات الى زيادة الانفاق من العملات الاجنبية لغرض شراء السلع المستوردة. اما تأثيرها على حجم التجارة فيؤدي السعر المحلي المدعوم عن طريق الاعانات الى زيادة فجوة الاستيراد بسبب المشاركة ما بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص، في زيادة الحاجة الى الاستيراد ويعتمد ذلك على مرونة الطلب والعرض فمثلا تكون التغييرات في كل من الاستهلاك كبيرة اذا كانت استجابة صانعي القرارات المحليين مرنة تماما ولا تتغير الفجوة الاستيرادية كثيرا اذا كانت المرونة معدومة. ويكون للاعانات ايضا تاثير على رفاهية كل من المنتجين والمستهلكين بنفس الوقت من خلال الاسعار التي يواجهها كل منهم فعند تطبيق سياسة السعر المحلي المنخفض للسلعة فيستفيد المستهلكون على حساب المنتجين حيث يجب علي الاخير تحمل ضريبة ضمنية بنفس مقدار الاعانة التي حصل عليها المستهلكون. كما يمكن ان تؤثر الاعانات السعرية في مستوى الاداء الاقتصادي من خلال قياس درجة كفاءته في استخدام الموارد من خلال تخصيص المورد الكفوء سواء في الانتاج او في الاستهلاك.

من ذلك يتبين لنا ان لسياسة الدعم السعرية اثارا مباشرة وغيرمباشرة على الاداء الاقتصادي لاي بلد يجب الاخذ بها بنظر الاعتبار من خلال قياسها وتحليل نتائجها عمليا كما سنقوم بقياس الاثار الاقتصادية لسلعتي لحوم الاسماك واللحوم الحمراء عينة البحث ومعرفة تلك التأثيرات على جانبي الانتاج والاستهلاك وعوائد

المدرس سرمد على حسين

الآثار الاقتصادية الناتجة عن السياسة السعرية لبعض انواع اللحوم في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)...

الخبزينة لغرض رسم سياسة سعرية تهدف الى تحقيق رفاهية كل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

### الجانب التحليلي

قياس التأثيرات المتعددة ضمن انموذج السوق المفردة (التوازن غير الكامل) للسلع عينة البحث في حالة وجود اعانات على الاستيراد :

ان منهاج العمل في تحليل التوازن غير الكامل هو التدرج في التحليل من السهل الى المعقد، ويجب تفسير النماذج بعناية ودقة لغرض توفيرالاتجاهات الواضحة لتحديد اثارها المباشرة في الاسواق الاخرى بسبب الترابط بين الاسواق من خلال الامكانيات الاستبدالية بين مختلف السلع كما اشرنا في المبحث الاول. هناك مجموعة من المقاييس تهتم بدراسة وتحليل التأثيرات المتعددة لانموذج السوق المفردة ولمختلف السلع. وتمثل هذه المقاييس في حالتين تكون الاولى اذا كانت هناك رسوم على الاستيراد بشكلها الضمني او الصريح فتمثل الاعانة الصريحة مقدار ما تدفعه الدولة من خزانتها لسد الفرق بين السعر المحلي والسعر الحدودي، اما الاعانة الضمنية فتأتي من خلال اسعار الصرف وهي بمثابة ضريبة على المنتج. اما الحالة الثانية لتلك المقاييس تتمثل بوجود ضرائب

على الصادرات (١) وسيقتصر التحليل في هذا البحث على الحالة الاولى وهي حالة وجود اعانات لاستيراد لحوم الاسماك واللحوم الحمراء. ومن تلك المقاييس:

## ١. التغير في عوائد الدولة: GR: Change in Government Revenue

يقيس هذا المؤشر تأثير السياسة السعرية لسلعة معينة في العوائد التي تحصل عليها الدولة سواء من الاستيراد او من التصدير زيادة او نقصان، فعندما تفرض ضريبة على التصدير وكذلك الحال عندما تفرض رسوم على الاستيراد فان عوائد الدولة في هذه الحالة موجبة والعكس صحيح. ويمكن ان يقاس بالعلاقة التالية (٢):

$$\text{GR} = \frac{\text{npc} - 1}{\text{npc}} (\text{W} - \text{V}) \dots \dots \dots (1)$$

---

(١) الزوبعي، عبد الله على، تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق، ص ١٢٦

(٢) Tskok , I. Agricultural price policy , cornel University press, Ithaca and London , 1990 p188

المدرس سرمد على حسين  
الاثار الاقتصادية الناتجة عن السياسة السعرية لبعض انواع اللحوم في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)...

حيث ان : GR : التغير في عوائد الدولة ، Npc: معامل الحماية  
الاسمي الصافي للسلعة<sup>(١)</sup>

W : قيمة الاستهلاك للسلعة بالسعر المحلي ، V: قيمة انتاج

السلعة بالسعر المحلي

والجدول (١) يبين لنا قيم التغير في عوائد الدولة لكل من لحوم الاسماك وكذلك اللحوم الحمراء خلال المدة (١٩٨٥-٢٠٠٧) حيث تشير القيم بالنسبة للحوم الاسماك ان الدولة كانت تفقد من عوائدها نتيجة السياسة السعرية المتبعة خلال المدة (١٩٨٥-١٩٩٩) حيث كانت القيم سالبة بسبب اوضاع البلد انذاك كلحروب والحصار... اما بعد عام ٢٠٠٠ فان الدولة كانت توفر عوائد نتيجة سياسة الدعم السعرية المتبعة لكون اشارة قيمة التغير موجبة ويعود ذلك الى استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية . اما بالنسبة للحوم الحمراء فقد اتسمت

---

<sup>(١)</sup>معامل الحماية الاسمي الصافي: عبارة عن نسبة بين سعر السلعة المحلي وسعرها الحدودي ، والسعر الحدودي عبارة عن سعر السلعة في السوق العالمي محول بالعملة المحلية باستخدام سعر الصرف التوازني الذي يمثل تكاليف الفرص البديلة في تحويل السعر الحدودي الى العملة المحلية . ويستخدم معامل الحماية الاسمي الصافي في حساب مقاييس الاثار الناشئة عن السياسة السعرية ، وللمزيد عن الموضوع يراجع البحث المنشور التالي:

حسين ، سرمد علي ، تحليل اقتصادي لمعاملات الحماية الاسمية الصافية للمنتجات الحيوانية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧) بحث جاهز للنشر في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية.

قيم التغيير في عوائد الدولة بالتذبذب الا ان التغيير كان ايجابيا في اغلب سنوات الدراسة أي ان اداء السياسة السعرية جيدا تجاه اللحوم الحمراء ما عدا الاعوام (٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠١) حيث كانت القيم سالبة خلالها والتي تعكس الاداء السلبي للسياسة السعرية حيث تفقد الدولة من عوائدها خلال تلك السنوات حيث يعود الى نفس الظروف المذكورة سابقا.

## ٢. التغيير في عوائد التبادل الخارجي: (FE) Change in foreign exchange

هو مقدار ما مدفوع من عملات اجنبية من خلال نمط السياسة السعرية المتبعة من خلال تشجيع المنتجين المحليين لزيادة انتاجهم وتقليل الاستيراد من السلعة وبالتالي يحصل البلد على توفير للعملات الاجنبية المدفوعة للخارج نتيجة لاحلال المنتج المحلي محل المستورد ، كما يمكن ايضا زيادة العوائد من العملات الاجنبية من خلال زيادة صادرات السلعة المعنية. يمكن قياس التغيير في عواد التبادل الخارجي كما ياتي(١):

<sup>1</sup> ) Ibid , p 188.

npc-1

FE = -( -) (es V- nd W).....(2)

npc

حيث ان FE: التغيير في العوائد من التبادل الخارجي ، es: مرونة العرض المحلية للسلعة ،

nd : مرونة الطلب للسلعة ، npc ، W ، V معروفة سابقا.

والجدول (١) ايضا يبين لنا قيم التغيير في عوائد التبادل الخارجي ولكل سلعة من السلع المدروسة فبالنسبة الى لحوم الاسماك كان هناك زيادة في ما مدفوع من عملات لمعظم سنوات الدراسة ما عدا الاعوام ( ٩٤ ، ٩٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ) فقط كان خلالها توفير لما مدفوع من عملات اجنبية من خلال السياسة السعرية المتبعة ، اما بالنسبة للحوم الحمراء فقد كان هناك زيادة لما مدفوع من عملات اجنبية خلال سنوات الدراسة لغرض استيراد اللحوم الحمراء ما عدا الاعوام ( ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ) فقط كان خلالها توفير من العملات الاجنبية المدفوعة لاستيراد اللحوم الحمراء . وبصورة عامة ان الدولة قد تحملت مبالغ كبيرة من العملات الاجنبية لغرض استيراد كلا النوعين من اللحوم خلال المدة المدروسة أي ان هناك اعتماد كبير على اللحوم المستوردة لسد الطلب نتيجة ضعف الانتاج المحلي.

جدول (١)

قيم التغير في كل من عوائد الدولة وعوائد التبادل الخارجي للحوم الاسماك  
واللحوم الحمراء (مليون دينار)

قيم التغير في عوائد الدولة GR		قيم التغير في العوائد من التبادل الخارجي *FE		السنوات
الاسماك	اللحوم الحمراء	الاسماك	اللحوم الحمراء	
-64.92	103.962	2.60	62.53	1985
-35.18	29.576	52.24	39.17	1986
-0.90	24.316	2.46	37.25	1987
-2.77	21.851	3.87	21.28	1988
-1.72	54.539	0.39	66.95	1989
-20.10	33.875	29.73	68.06	1990
-142.22	-5.809	126.20	-43.66	1991
-248.85	-91.618	1220.29	-1022.71	1992
-6063.23	173.368	2829.56	952.34	1993
-41663.48	-24996.000	-76099.77	-318491.20	1994
-149598.00	-28.515	-206805.60	-1240.27	1995
-7743.73	-808.948	16517.22	-331970.99	1996
-11989.36	-199.026	9622.37	9572.11	1997
-14588.38	401.286	73449.87	13984.80	1998
-33748.00	310.200	98085.82	13793.75	1999
834.70	-83.571	-1475.38	14124.03	2000
2415.44	-231.028	-5680.59	19963.60	2001
436.49	7296.841	-1557.52	28200.82	2002
2352.54	35328.901	-2040.45	46000.31	2003

المدرس سرمد على حسين

الآثار الاقتصادية الناتجة عن السياسة السعرية لبعض أنواع اللحوم في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)...

69312.81	-2285.45	136662.053	9065.51	2004
101591.48	2109.62	261181.728	28374.49	2005
125101.05	14138.07	354618.404	72707.09	2006
151444.92	20792.35	515952.834	100445.71	2007

احتسب القيم من قبل الباحث استنادا الى البيانات الجداول ١ و ٢ في الملحق

\* مروونات الطلب المستخدمة في حساب التغير في عوائد التبادل الخارجي  
للاسماك (-0.639) وللحوم الحمراء (-0.52) والتي تم الحصول عليها من  
المصدر التالي:

- د. اموري هادي كاظم وسعدون عبد الله، تقدير وتحليل الطلب على المنتجات  
الحيوانية في العراق، مجلة وقائع المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العراقية للعلوم  
الاحصائية شباط ١٩٩٠

\* مروونات العرض المستخدمة في حساب التغير في عوائد التبادل الخارجي  
للاسماك (1.3) وللحوم الحمراء (0.08) والتي تم الحصول عليها من المصدر  
التالي:

- د. اسماعيل عبيد حمادي - التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي، دراسات  
اقتصادية (مروونات العرض السعرية للمنتجات الزراعية، مجموعة باحثين بيت  
الحكمة بغداد ٢٠٠١.

### ٣. الخسارة الاقتصادية الصافية في الانتاج Net Economic NELp Loss in Production

تأتي هذه الخسارة نتيجة الاستخدام غير الكفوء للموارد المحلية لانتاج السلعة وتكون هناك خسارة في الانتاج نتيجة السياسة السعرية المتبعة فالمورد يسحب باتجاه السلع المدعومة بعيداً عن السلع التي تكون انتاجيتها عالية حيث يسبب فقداً في الكفاءة (١). ويمكن حساب الخسارة الاقتصادية حسب الصيغة التالية:

$$\text{NELp} = 0.5 \text{ es } (-)^2 \text{ V} \dots\dots\dots (3)$$

npc-1  
npc

حيث ان: NELp: الخسارة الاقتصادية في الانتاج ، باقي الرموز عرفت سابقا. والجدول (٢) يبين لنا ان هناك خسارة اقتصادية في الانتاج لكلا السلعتين خلال المدة (١٩٨٥-٢٠٠٧) فبالنسبة للحوم الاسماك كانت قيمها منخفضة خلال الثمانينات واخذت بعد ذلك تزداد خلال التسعينات وبشكل كبير بسبب ظروف الحصار وانخفاض قيمة العملة المحلية. ويأتي ارتفاع قيمة الخسارة من الاستخدام غير الكفاء للموارد المحلية الداخلة في انتاج لحوم الاسماك. اما اللحوم الحمراء فقد كانت قيمها منخفضة خلال الثمانينات وحتى خلال التسعينات ايضا بالمقارنة مع لحوم الاسماك ما عدا عامي (٩٤ ، ٩٦) فقد

---

(١) الوائلي ، سرمد على ، تحليل اقتصادي لاثار السياسة السعرية في انتاج واستهلاك لحوم الدجاج في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ، بغداد ،العراق ٢٠٠٤ ص ١٠١

ارتفعت بها قيمة الخسارة بشكل كبير حيث تعكس السياسة السعرية المثبطة لمنتجات اللحوم وخاصة منتجي الاسماك بشكل اكثر من منتجي اللحوم الحمراء كما مبينة في الجدول (٢) .

#### ٤. الخسارة الاقتصادية الصافية في الاستهلاك: Net Economic NELc Loss in Consumption

هناك ايضا خسارة يمكن ان تحدث في جانب الاستهلاك نتيجة للسياسة السعرية المتبعة تجاه منتجات اللحوم وهي تعد فقدا في الكفاءة ايضا فيحول المستهلكون نفقاتهم تجاه السلع الاستهلاكية التي يحصلون منها على منافع اكبر. ان الفقد في الكفاءة او ما يسمى بالخسارة الصافية سواء في الانتاج او الاستهلاك والذي يحدث تبعا للسياسة السعرية لا يستفاد منه كل من المنتجين او المستهلكين فهو لا يضاف الى فائض المنتج او المستهلك كما لاتضيفه الدولة الى خزانتها<sup>(١)</sup>. ويمكن حساب الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك من العلاقة التالية:

$$\text{NELc} = 0.5 \text{ nd} (-)^2 \text{ W} \dots \dots \dots (4)$$

npc-1  
npc

ومن خلال قيم الاستهلاك المحلي ومرونة الطلب السعرية لكل من السلعتين يمكن حساب قيمة الخسارة في الاستهلاك لكل منهما كما في الجدول (٢) فقد

---

<sup>١</sup> ( كنعان، ندى عبد الحسين ، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لانتاج واستهلاك الشعير في العراق ، رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ،بغداد ،العراق ١٩٩٨ ص٩٢

المدرس سرمد على حسين

الآثار الاقتصادية الناتجة عن السياسة السعرية لبعض انواع اللحوم في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)...

كان هناك خسارة في الاستهلاك لكل من السلعتين فبالنسبة للاسماك كانت قيمها منخفضة في الثمانينات وازدادت خلال الحصار بشكل متذبذب خلال التسعينات حتى عام ٢٠٠٧ . ونلاحظ ان قيم الخسارة في الانتاج اكبر من قيم الخسارة في الاستهلاك هذا يعني ان نمط السياسة السعرية المتبعة تجاه استهلاك لحوم الاسماك افضل منه تجاه الانتاج. وبالنسبة للحوم الحمراء فقد كانت قيم الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك منخفضة ايضا في بداية المدة واخذت تزداد وبشكل متذبذب بعد عام ١٩٩٢ حتى تصل الى نهاية المدة اس عام ٢٠٠٧ . ونلاحظ ايضا ان قيم الخسارة في الاستهلاك كانت اكبر من قيم الخسارة في الانتاج أي ان السياسة السعرية المتبعة تجاه انتاج اللحوم الحمراء افضل منها تجاه الاستهلاك أي معاكسة تماما في اللحوم الاسماك.

جدول (٢)

قيم الخسارة الاقتصادية الصافية لكل من الانتاج والاستهلاك والتاثير الصافي

للسلع المدروسة (مليون دينار)

التاثير الصافي net effect		الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك NELc		الخسارة الاقتصادية في الانتاج NELp		السنوات
الاسماك	اللحوم الحمراء	الاسماك	اللحوم الحمراء	الاسماك	اللحوم الحمراء	
-10.52	-98.21	9.95	48.56	0.57	49.65	1985
-11.15	-90.87	9.98	38.31	1.17	52.56	1986
-7.81	-0.29	6.98	0.11	0.83	0.18	1987
-1.39	-0.86	1.28	0.34	0.11	0.52	1988
-23.28	-0.08	20.84	0.04	2.43	0.05	1989
-29.35	-32.20	25.91	13.20	3.45	19.00	1990
-3.21	-438.05	2.80	197.92	0.40	240.13	1991
-266.41	-1940.11	232.92	755.03	33.49	1185.08	1992
-242.23	-54819.83	211.59	26687.11	30.64	28132.72	1993
-164269.44	-181704.71	145832.96	106546.44	18436.48	75158.27	1994
-25.29	-337515.93	21.94	207036.00	3.34	130479.93	1995
-165024.23	-16253.23	143096.82	6437.43	21927.41	9815.80	1996
-3204.14	-11193.14	2774.65	4826.54	429.49	6366.60	1997
-7706.44	-88221.08	6685.14	33250.50	1021.30	54970.58	1998
-5631.90	-173062.42	4885.01	70199.66	746.89	102862.76	1999
-3854.27	-221.15	3339.54	84.23	514.73	136.92	2000
-9809.46	-3821.54	8498.18	1390.24	1311.28	2431.31	2001
-10898.89	-84.93	9538.57	30.57	1360.33	54.35	2002
-18167.24	-942.62	16213.67	382.45	1953.57	560.17	2003
-52342.38	-6388.50	48004.73	2832.15	4337.66	3556.36	2004
-65171.28	-10116.72	61285.23	5293.10	3886.05	4823.62	2005
-78597.76	-20349.71	74639.93	11945.38	3957.83	8404.33	2006
-114211.13	-30446.40	109354.06	18713.12	4857.06	11733.29	2007

احتسبت القيم من قبل الباحث استنادا الى بيانات الجداول (١، ٢) بالملحق  
\*مروانات الطلب والعرض المستخدمة نفسها التي استخدمت سابقا لكلا السلعتين

## ٥. التأثير الصافي : Net Effect

ان نموذج تحليل التوازن غير الكامل يعتمد تطبيق عدة معايير لقياس انحراف الاسعار المحلية عن الاسعار الحدودية ، فمثلا يقيس معيار صافي مجموع الخسارة الاقتصادية في كل من الانتاج والاستهلاك مدى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في حين يوضح معيار حصيلة الدولة من النقد الاجنبي مدى اسهام السياسة السعرية في كل من التجارة الخارجية والميزان التجاري . اذن لابد من وجود موشرا لكفاءة السياسة السعرية ونجاحها في تحقيق اهدافها في الرفاهية الاقتصادية الا وهو التأثير الصافي الذي هو عبارة عن محصلة الخسارة الاقتصادية الصافية في كل من الانتاج والاستهلاك<sup>(١)</sup> . حيث يستخرج من الصيغة التالية:

$$\text{Net Effect} = - (\text{NELp} + \text{NELc}) \dots \dots \dots (5)$$

<sup>١</sup> ( الحياي، على درب كسار ، بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند رسم السياسة السعرية للرز في العراق، رسالة ماجستير ،كلية الزراعة ،بغداد ،العراق ١٩٩٧ ص ١٣٣

حيث يبين الجدول (٢) السابق نتائج قيم التأثير الصافي لكل من السلع المدروسة وعلى طول مدة الدراسة والتي احتسبت اعتمادا على قيم الخسارة في كل من الانتاج والاستهلاك فقد كانت نتائج جميع القيم سالبة لكلا السلعتين على حد سواء وتفاوتت في قيمها بين الزيادة والنقصان اعتمادا على قيم الخسارة في جانبي الانتاج والاستهلاك فكلما كان مقدار الخسائر اكبر تزداد نتيجة التأثير الصافي لكلا السلعتين والعكس صحيح . وتشير تلك النتائج الى ان هناك فقدا كبيرا في الكفاءة الانتاجية والاستهلاكية وان السياسة السعرية المتبعة قد اخفقت في تجاوز هذا الفقد للسلعتين المدروسة مما يتطلب إعادة تخطيط للسياسة السعرية المتبعة تجاه منتجات اللحوم ودراسة درجة تكاملها مع السياسات الاقتصادية الاخرى وصولا الى رفع الكفاءة الانتاجية والاستهلاكية.

#### ٦. التغيير في فائض المنتج: $WGp$ Change in Producer Surplus

يعتبر هذا المقياس من المقاييس المهمة عند انتهاج سياسة سعرية لمنتج معين فهو يقيس الزيادة او النقصان في رفاهية المنتج فعند انتهاج سياسة سعرية مشجعة للمنتجين فان ذلك يؤدي الى زيادة رفاهية المنتجين والعكس صحيح . ويحسب التغيير في فائض المنتج من العلاقة التالية<sup>(١)</sup>:

$$WGp = \frac{V - NELp}{npc} \dots \dots \dots (6)$$

<sup>(١)</sup> الزوبعي، عبد الله علي، الاثار الاقتصادية المترتبة على السياسة السعرية لبعض محاصيل الحبوب الرئيسية اثناء الحصار على العراق ، مصدر سبق ذكره ص ٥٤٥

حيث ان: NELP : الخسارة الاقتصادية الصافية للانتاج ، باقي الرموز معروفة سابقا.

والجدول (٣) يبين لنا قيم التغير في فائض المنتج للسلع المدروسة فبالنسبة للحوم الاسماك كان هناك نقصان في رفاهية المنتج في غالبية سنوات الدراسة حيث بلغ اقصاه خلال مدة التسعينات بسبب ظروف الحصار اما بعد عام ٢٠٠٠ فقد زادت خلالها رفاهية منتجي لحوم الاسماك حيث تحول نمط السياسة السعرية باتجاه دعم المنتجين. اما منتجو اللحوم الحمراء فقد زادت رفاهيتهم في معظم سنوات الدراسة ماعدا السنوات (٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦) فقط كان خلالها نقصان في فائض منتجو اللحوم الحمراء أي في فترة الحصار. هذا يعني انه بشكل عام خلال فترة التسعينات وما قبلها كان توجه السياسة السعرية باتجاه منتجو اللحوم الحمراء حيث كانت رفاهيتهم اكثر من منتجو اللحوم البيضاء (الاسماك) اما بعد عام ٢٠٠٠ فقد اتجه الدعم ليشمل منتجو اللحوم البيضاء ايضا.

#### 7. التغير في فائض المستهلك: WGc Change in Consumer Surplus

يعد هذا المقياس بوجود سياسة سعرية موجهة نحو سلعة معينة ، مؤشرا لرفاهية المستهلك فيمكن ان تكون هناك زيادة في رفاهية المستهلكين في حال كون السياسة السعرية مشجعة للاستهلاك والعكس صحيح .ويقاس التغير في فائض المستهلك بالصيغر التالية<sup>(١)</sup>:

<sup>١</sup> ( المصدر السابق ص ٥٤٧ )

npc- 1

$$WGc = - [ (- W) + NELc].....(7)$$

npc

حيث ان  $NELc$  : الخسارة الاقتصادية الصافية للاستهلاك

والجدول (٣) بين قيم التغيير في فائض المستهلك للسلع المدروسة فنلاحظ ايضا بان هناك زيادة في فائض المستهلك خلال الثمانينات وخلال التسعينات للحوم الاسماك ان حيث بلغت اقصاها عام ١٩٩٩ عدا السنوات (٩٣ ، ٩٤) والمدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) فقد كان هناك نقصان في فائض المستهلك بسبب السياسة السعرية المتبعة التي كانت في صالح منتج الاسماك اكثر من المستهلكين كما بينا سابقا في فائض المنتج ، اما اللحوم الحمراء فهناك نقص واضح في فائض المستهلك وفي اغلب سنوات الدراسة ويعود ذلك بسبب السياسة السعرية المتبعة من قبل الدولة لصالح تشجيع المنتجين ماعدا الاعوام (٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦) كانت خلالها رفاهية المستهلكين اكثر من المنتجين بسبب السياسة السعرية المتبعة خلال تلك السنوات حيث كانت لصالح المنتجين اكثر من المستهلكين. ونلاحظ بان رفاهية مستهلكي لحوم الاسماك اكثر من رفاهية مستهلكي اللحوم الحمراء خلال الثمانينات وكذلك خلال التسعينات وبشكل عام انه خلال المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) انخفضت رفاهية مستهلكي اللحوم بسبب توجه السياسة السعرية تجاه المنتجين.

## جدول (٣)

قيم التغير في فائض كل من المنتج والمستهلك للأسماك واللحوم الحمراء خلال

المدة (١٩٨٥-٢٠٠٧) (مليون دينار)

قيم التغير فائض المستهلك WGc		قيم التغير فائض المنتج WGp		السنوات
اللحوم الحمراء	الاسماك	اللحوم الحمراء	الاسماك	
-175.81	80.92	61.32	-114.21	1985
-133.69	68.03	92.96	-123.71	1986
-115.16	5.16	83.03	-4.55	1987
-50.98	10.44	27.74	-8.53	1988
-246.77	3.92	168.95	-2.28	1989
-276.51	54.22	213.28	-66.31	1990
84.45	150.53	-81.85	-446.36	1991
1168.27	306.68	-1343.06	-1997.94	1992
-3166.94	-14205.95	2751.34	-34550.64	1993
-5608.96	-43026.69	-133664.48	-97014.54	1994
2707.10	8964.00	-2703.87	-196881.93	1995
60465.57	23785.24	-224680.85	-32294.73	1996
-35225.48	28797.68	32220.36	-28001.46	1997
-64140.55	42110.84	56032.82	-115743.53	1998
-54987.71	48109.63	49045.61	-187424.05	1999
-48294.82	-4114.14	44524.13	3058.29	2000
-86579.71	-17828.47	77001.28	11591.49	2001
-109478.44	-3316.01	91282.70	2794.60	2002
-179155.03	-8620.92	125658.88	5325.75	2003
-379172.87	-26228.11	190168.43	10774.10	2004
-505592.75	-56374.19	179239.73	17882.98	2005
-615766.69	-122642.40	182550.53	29585.60	2006
-834723.81	-163415.50	204559.85	32523.38	2007

احتسبت من قبل الباحث اعتمادا على بيانات الجداول (١، ٢) في الملحق  
والجدول (٢) بالمتن

### الاستنتاجات والتوصيات:

#### ١. الاستنتاجات:

من خلال النتائج التي توصل اليها البحث يمكن ان نستنتج ماياتي :

١. لقد كان هناك اختلاف واضح في تاثيرات السياسة السعرية للسلعتين المدروسة خلال مدة الدراسة فتختلف نتائج مدة الثمانينات عن نتائج التسعينات وما بعد عام ٢٠٠٠ ويعود سبب ذلك الى ترابط بين السياسة السعرية والسياسات الاخرى كسياسة سعر الصرف من خلال التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العراقي كالحصار وانخفاض قيمة العملة والتضخم .

٢. اظهرت نتائج التغير في عوائد الدولة بالنسبة للحوم الاسماك ان هناك فقدا في عوائد الدولة خلال الثمانينات والتسعينات ثم بعد عام ٢٠٠٠ اخذ يتحسن اداء السياسة بصالح توفر عوائد خزانة الدولة اما بالنسبة للحوم الحمراء فقد كان تاثيرها قليل على عوائد الدولة بالمقارنة مع لحوم الاسماك عدا الاعوام (٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٢٠٠٠، ٢٠٠١) فقد كان هنالك فقدا في عوائد الدولة. أي ان اداء السياسة السعرية كان جيدا في اللحوم الحمراء افضل من لحوم الاسماك بالنسبة لعوائد الدولة

٣. وبالنسبة لنتائج عوائد التبادل الخارجي فقد بينت ان الدولة قد تحملت مبالغ كبيرة من العملات الاجنبية ولكلا السلعتين لغرض استيرادها من الخارج لسد الحاجة المحلية منها عدا سنوات قليلة لكل منهما جرى توفير لتلك العوائد.

٤. هناك خسارة اقتصادية في جانبي الانتاج والاستهلاك لكلا السلعتين أي ان استغلال الموارد في انتاج واستهلاك للسلعتين غير كفوء كما وان الخسارة في الانتاج اكبر من الخسارة في الاستهلاك للحوم الاسماك والعكس في اللحوم الحمراء كانت الخسارة في الانتاج اقل من الخسارة في الاستهلاك.

٥. بينت نتائج التأثير الصافي لخسارة المجتمع ان السياسة السعرية المتبعة تجاه المنتوجين قد اخفقت في تجاوز الفقد في الكفاءة الانتاجية والاستهلاكية أي مخالف لما جاء في فرضية البحث.

٦. بينت مقاييس الرفاهية للمنتج والمستهلك، ان منتجي اللحوم الحمراء اكثر رفاهية من منتجي لحوم الاسماك وخاصة خلال الثمانينات و التسعينات . اما رفاهية مستهلكي لحوم الاسماك فقد كانت اكثر من مستهلكي اللحوم الحمراء خلال الثمانينات والتسعينات ايضا . و بشكل عام ازادت رفاهية منتجي اللحوم على رفاهية المستهلكين بعد عام ٢٠٠٠.

## ٢. التوصيات :

من خلال النتائج التي توصل اليها البحث وفي ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن ان نوصي بما يأتي:

١. العمل علي انتهاج سياسة تدخل سعرية تجاه منتجات لحوم الاسماك واللحوم الحمراء تهدف الى تحفيز المنتجين والمستهلكين لتلك السلع بشكل خاص و المنتجات الحيوانية بشكل عام ويكون تأثيرها ايجابي على عوائد خزانة الدولة كدعم اسعار المدخلات وتسعير الناتج.

٢. التقليل من اعتماد البلد على استيراد تلك المنتجات التي تكلف خزانة البلد من العملات الاجنبية والتعويض عنها باستيراد المدخلات الانتاجية وتوفيرها بالسعر مدعومة لغرض تشجيع الانتاج المحلي من تلك السلع

٣. العمل على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة لزيادة الكفاءة الانتاجية والاستهلاكية لتلك المنتجات لتقليل الهدر في جانبي الانتاج والاستهلاك من خلال توفير المراعي الطبيعية واستخدام الوسائل العلمية في التربية، حماية الثروة الحيوانية من التهريب.....

٤. التركيز على اتخاذ بعض الاجراءات التي تدعم منتجي الاسماك، كدعم اسعار منتجاتهم لغرض زيادة رفايتهم بما يوازي منتجو اللحوم الحمراء وذلك لعدم الاضرار بالانتاج المحلي من لحوم الاسماك.

٥. كذلك اتخاذ اجراءات تعمل على دعم مستهلكي اللحوم بشكل عام من خلال بعض السياسات كالسياسة التسويقية لتلك المنتجات عن طريق تطوير خدمات النقل والخزن وتوفير منافذ بيع للمستهلكين باسعر مناسبة لغرض زيادة رفايتهم

## المصادر

١. الزوبعي، عبد الله على، تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسية في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٠) - القمح انموذج تطبيقي - اطروحة دكتوراه - كلية الزراعة بغداد، العراق ١٩٩٥
٢. الوائلي، سرمد على، تحليل اقتصادي لاثار السياسة السعرية في انتاج واستهلاك لحوم الدجاج في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) رسالة ماجستير، كلية الزراعة، بغداد، العراق ٢٠٠٤
٣. كنعان، ندى عبد الحسين، تحليل اقتصادي للمحفزات النسبية لانتاج واستهلاك الشعير في العراق، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، بغداد، العراق ١٩٩٨
٤. الحياي، على درب كسار، بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند رسم السياسة السعرية للرز في العراق، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، بغداد، العراق ١٩٩٧
٥. الزوبعي، عبد الله على، الاثار الاقتصادية المترتبة على السياسة السعرية لبعض محاصيل الحبوب الرئيسية اثناء الحصار على العراق، مجلة العلوم الزراعية العراقية المجلد ٣٠ العدد ٢، ١٩٩٩
٦. د. اموري هادي كاظم وسعدون عبد الله، تقدير وتحليل الطلب على المنتجات الحيوانية في العراق، مجلة وقائع المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العراقية للعلوم الاحصائية شباط ١٩٩٠

المدرس سرمد على حسين

الاثار الاقتصادية الناتجة عن السياسة السعرية لبعض انواع اللحوم في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)...

---

٧. د. اسماعيل عبيد حمادي - التطورات الهيكلية في القطاع الزراعي ،  
دراسات اقتصادية (مروونات العرض السعرية للمنتجات الزراعية ، مجموعة  
باحثين بيت الحكمة بغداد ٢٠٠١ .

8) Timmer, C.P. Getting Prices Right ,Cornell University  
Press Ithaca and London, 1986.

9) Tskok , I. Agricultural price policy , cornel University  
press, Ithaca and London , 1990

## الملاحق

### جدول (١)

قيمة الانتاج والاستهلاك للأسماك واللحوم الحمراء للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)

(مليون دينار)

السنوات	لحوم الاسماك		للحوم الحمراء	
	قيمة الانتاج V	الاستهلاك W	قيمة الانتاج V	قيمة الاستهلاك W
1985	55	110.3	268.2	718.7
1986	63.1	94.3	303.3	398.6
1987	68.4	82.5	338	436
1988	81	109	281	501.5
1989	72.4	128	483	636.7
1990	77.2	110	545.1	630.3
1991	116	196	659	706
1992	365.2	477	2048.3	2191.6
1993	959	1865	10103	10732.6
1994	4163.1	12099	28807	35056
1995	22134	72000	87317	88239
1996	33718.4	45334	74991	75290.2
1997	48155	74841	99282.2	98677
1998	44008	54572	127491.3	128388
1999	45533	63705	132780	133607.2
2000	48841	61600	157636	157343.5

186528.1	187080	62100	52975	2001
272250	252372.4	112800	97814	2002
425750	333439	56700	40509	2003
594000	348876	61750	37823	2004
837500	345184	157500	70012	2005*
1020000	351560	327750	112480	2006*
1251000	361168.3	357500	109340	2007*

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،

مديرية الحسابات القومية(الموازن السلعية لسنوات مختلفة).

- تقديرات اولية اعتمادا على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دارة الاحصاء الزراعي ( التقرير السنوي للمنتجات الحيوانية)

جدول (٢)

معاملات الحماية الاسمية الصافية للحوم الاسماك واللحوم الحمراء للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)

السنوات	NPC للحوم الاسماك	NPC للحوم الحمراء
1985	0.46	1.30
1986	0.47	1.45
1987	0.94	1.33
1988	0.91	1.11
1989	0.97	1.55
1990	0.62	1.66
1991	0.36	0.89
1992	0.31	0.61
1993	0.13	1.38
1994	0.16	0.20
1995	0.25	0.97
1996	0.6	0.27
1997	0.69	1.49
1998	0.42	1.81
1999	0.35	1.60
2000	1.07	1.40
2001	1.36	1.72
2002	1.03	1.58
2003	1.17	1.62
2004	1.61	2.26
2005	1.48	2.13
2006	1.51	2.13
2007	1.68	2.38

المصدر: حسين، سرمد علي، تحليل اقتصادي لمعاملات الحماية الاسمية الصافية للمنتجات الحيوانية في العراق للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧) بحث جاهز للنشر لدى المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية.